٣٨/٢٠٧ ـ تقديم المساعدة إلى أوغندا[١٩٠]

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٥/١٠٣ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ٣٦/٢١٨ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ٣٧/١٦٢ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن تقديم المساعدة إلى أوغندا ،

وإذ تضع في اعتبارها النكسات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي ألمّت بأوغندا وما نجم عنها من هبوط شديد في مستوى رفاه شعبها ،

وإذ تأخذ في اعتبارها برنامج الإنعاش (١٩٨٢ ـ ١٩٨٤) الذي قدمته حكومة أوغندا إلى اجتماع الفريق الاستشاري المعني بأوغندا المعقود في باريس في أيار/مايو ١٩٨٢ تحت رعاية البنك الدولي ،

وإذ تدرك أن أوغندا ليست بلداً غير ساحلي فقط ، بل هي أيضاً من أقل البلدان نمواً وأشدها تأثراً ،

وإذ تلاحظ نداءات الأمين العام لتقديم المساعدة إلى أوغندا ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام[١٩١] ، المقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ٣٦/٢١٨ ، والذي أرفق به تقرير عن احتياجات أوغندا من المساعدة ،

وإذ تحيط علماً أيضاً بالتقرير الموجز المقدم من الأمين العام[١٩٢] ، الذي يذكر أن مساعدات إضافية كبيرة تلزم لتمويل المشاريع الباقية في برنامج الاستثمار التي لم تجتذب دعم المجتمع الدولي حتى الآن ،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة الماسّة إلى إجراء دولي آخر لمساعدة حكومة أوغندا فيما تبذله من جهود مستمرة من أجل التعمير والإنعاش والتنمية على المستوى الوطني ،

وإذ يشجعها أن السياسات الاقتصادية التي تتبعها حكومة أوغندا ومساعدات الدعم التي تقدمها البلدان المانحة والمنظمات الدولية قد أدّت إلى دلائل انتعاش اقتصادي إيجابية ،

١ ـ **تعرب عن تقديرها** للأمين العام للخطوات التي اتخذها لتعبئة المساعدة لأوغندا ؛

٢ ـ **تعرب عن تقديرها** كذلك للدول والمنظمات التي قدمت المساعدة إلى ذلك البلد ؛

٣ ـ **تؤكد من جديد كل التأكيد** تأييدها لما ورد في مرفق تقرير الأمين العام من تقييم وتوصيات ؛

٤ ـ **ترجو** من الأمين العام ضمان اتخاذ ما هو مناسب من الترتيبات المالية والترتيبات المتعلقة بالميزانية لمواصلة تعبئة الموارد لتمويل برنامج دولي لمساعدة أوغندا ؛

٥ ـ **تدعو** المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة منظومة الأمم المتحدة والبلدان والمنظمات المانحة ، إلى إتاحة المزيد من الموارد لتنفيذ برنامج أوغندا للإنعاش (١٩٨٢ ـ ١٩٨٤) والوفاء بالاحتياجات المتبقية التي ورد وصفها في مرفق تقرير الأمين العام وفي تقريره الموجز ؛

٦ ـ **تجدّد على وجه الاستعجال نداءها** لجميع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية الأخرى لكي تسهم بسخاء عن طريق القنوات الثنائية والقنوات المتعددة الأطراف ، في تلبية احتياجات أوغندا في مجال التعمير والإنعاش والتنمية ، وفي تلبية متطلباتها الطارئة ؛

٧ ـ **تدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة الكاملة في اجتماع الفريق الاستشاري للبنك الدولي ، المقرر عقده في باريس في أوائل عام ١٩٨٤ ، وإلى دعم هذا الاجتماع دعماً فعّالاً ؛

٨ ـ **ترجو** من المؤسسات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة أن تواصل وتزيد برامجها الحالية والمستقبلة لمساعدة أوغندا ، وأن تبلّغ الأمين العام دورياً بما اتخذته من خطوات وما أتاحته من موارد لمساعدة ذلك البلد ؛

٩ ـ **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وبرنامج الأغذية العالمي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ومنظمة العمل الدولي ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، والبنك الدولي إلى أن تعرض على هيئات إدارتها الاحتياجات الخاصة لأوغندا للنظر فيها ، وأن تبلّغ الأمين العام بما تتخذه تلك الهيئات من قرارات في موعد أقصاه ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٤ ؛

١٠ ـ **ترجو** من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن يواصل برامجه للمساعدة الإنسانية في أوغندا ؛

١١ ـ **ترجو** من الأمين العام :

(أ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج فعّال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية إلى أوغندا ؛

---

(١٩٠) انظر أيضاً القرار ٣٨/٢١٦ أدناه .

(١٩١) A/37/121 .

(١٩٢) A/38/216 ، الفرع الرابع عشر .

(ب) أن يبقي الحالة في أوغندا قيد الاستعراض المستمر، وأن يقيم اتصالاً وثيقاً مع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الاقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، والمؤسسات المالية الدولية المعنية، وأن يبلّغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٤ بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لأوغندا؛

(ج) أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في الحالة الاقتصادية في أوغندا وفي تنظيم المساعدة الدولية لذلك البلد في موعد يتيح للجمعية العامة النظر في المسألة في دورتها التاسعة والثلاثين.

الجلسة العامة ١٠٤
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

٣٨/٢٠٨ ـ تقديم المساعدة إلى موزامبيق

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٣٨٦ (١٩٧٦) المؤرخ في ١٧ آذار/مارس ١٩٧٦، الذي ناشد فيه المجلس جميع الدول أن تقدم مساعدات مالية وتقنية ومادية لتمكين موزامبيق من تنفيذ برنامجها للتنمية الاقتصادية، وطلب من الأمين العام أن ينظم ذلك فوراً بالتعاون مع المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تشير كذلك إلى قراراتها ٣١/٤٣ المؤرخ في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، و٣٢/٩٥ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، و٣٣/١٢٦ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، و٣٤/١٢٩ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، و٣٥/٩٩ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، و٣٦/٢١٥ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، و٣٧/١٦١ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، التي حثت فيها المجتمع الدولي على أن يستجيب بتقديم مساعدات فعّالة وسخية إلى موزامبيق،

وقد نظرت في تقريري الأمين العام بشأن تقديم المساعدة إلى موزامبيق[١٩٣]، وإذ تلاحظ بقلق أن الوضع الاقتصادي والمالي لذلك البلد لايزال خطيراً ويكتنفه العجز في الميزانية وفي ميزان المدفوعات،

وإذ تلاحظ ببالغ القلق الخسائر في الأرواح والتدمير في الهياكل الأساسية الضرورية مثل الطرق، والسكك الحديدية، والجسور، والمنشآت النفطية، ومنشآت الامداد بالكهرباء، والمدارس، والمستشفيات، على نحو ما ذكر في تقريري الأمين العام[١٩٣]،

وإذ تدرك أن العجز في الأغذية الذي تجاوز ٣٠٠ ٠٠٠ طن في عام ١٩٨٢ قد ازداد حدة بسبب استمرار الجفاف وقلة الأمطار وتعرّض المحاصيل بشدة للآفات والانتشار الوبائي لأمراض الحيوانات، وكذلك بسبب النقص المزمن في مدخلات الإنتاج،

وإذ تضع في اعتبارها النداء الدولي الذي صدر عن الحكومة وأيده مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث لتقديم معونة غذائية عاجلة لوسط وجنوبي موزامبيق،

وإذ تدرك أن الحاجة تدعو إلى تقديم مساعدة دولية كبيرة لتنفيذ عدد من مشاريع التعمير والتنمية،

١ ـ **تؤيّد بقوة** النداءات الصادرة عن مجلس الأمن والأمين العام لتقديم المساعدة الدولية إلى موزامبيق؛

٢ ـ **تؤيّد أيضاً** النداءات التي صدرت عن الحكومة وأيدها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث لتقديم معونة غذائية عاجلة لوسط وجنوبي موزامبيق؛

٣ ـ **تعرب** عن تقديرها للأمين العام لما اتخذه من تدابير لتنظيم برنامج دولي للمساعدة الاقتصادية لموزامبيق؛

٤ ـ **تعرب عن تقديرها أيضاً** لما قدمته مختلف الدول والمنظمات الاقليمية والدولية والمؤسسات الإنسانية من مساعدة إلى موزامبيق؛

٥ ـ **تأسف**، مع ذلك، لأن مجموع المساعدة المقدمة حتى الآن يقصر بكثير عن تلبية الحاجات الملحّة لموزامبيق؛

٦ ـ **توجّه** نظر المجتمع الدولي إلى المساعدة المالية والاقتصادية والمادية الإضافية التي بيّن تقريرا الأمين العام[١٩٣] أن موزامبيق بحاجة ماسّة إليها؛

٧ ـ **تطلب** إلى الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية والأقاليمية وغيرها من المنظمات الحكومية والحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، أن تقدم مساعدات مالية ومادية وتقنية إلى موزامبيق في شكل منح، حيثما أمكن ذلك، وتحثها على النظر بوجه خاص في التبكير بإدراج موزامبيق في برامجها للمساعدة الانمائية، إن لم تكن مدرجة فيها بالفعل؛

٨ ـ **تحثّ** الدول الأعضاء والمنظمات التي تنفّذ بالفعل برامج لمساعدة موزامبيق أو تتفاوض بشأنها، على تعزيز هذه البرامج حيثما أمكن ذلك؛

---

(١٩٣) المرجع نفسه، الفرع الثالث عشر؛ انظر: A/38/201-E/1983/68 و Corr. 1، المرفق الأول، الفرع هاء.